الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

النواب «احترفوا» في تصيد الانتقادات للجهد الحكومي في حل المشكل الإسكانية

جلسة لـ«كشف التسلل» في القضية الإسكانية .. تنتهي برف

■ الغانم: تسلمت استجواب المويزري لأبل وسيتم إدراجه على جدول أعمال أول جلسة مقبلة لتحديد موعد لمناقشته

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

■ العدساني وافق على طلب الحكومة بتأجيل الاستجواب الخاص بالرئيس والإجراءات كانت لائحية وسليمة

■ المويزري: استجواب وزير الاسكان ليس للتكسب إنما إيفاء للأمانة التي حملها لنا الشعب بالمحاسبة والمراقبة

■ توقيت تقديم الاستجواب ليس له علاقة بحكم المحكمة الدستورية المتوقع من عدمه وبعيداً عن التكسبات الشعبية

شعيب المويزري معلناً استجواب أبل

■ استحقاق في ظل معاناة المواطنين وسوف اتقدم باستجوابين جديدين في الاسبوع المقبل والذي يليه لوزيرين آخرين

■ وزير الإسكان: حق للنائب والحكومة لن تجزع من هذه الاستجوابات وسنقوم بالرد على المحاور ونفندها

■ 97 ألف وحدة سكنية من شقق وبيوت وقسائم وزعت منذ عام 1956 وحتى 2013

اعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن استلامه طلب استجواب مقدم من النائب شعيب المويزري إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل ، موضحا انه تم إدراج الإستجواب على جدول أعمال أول جلسة مقبلة لتحديد موعد لمناقشته.

وقال في تصريح إلى الصحافيين قبيل خروجه من المجلس ان استجواب رئيس الوزراء الأول المقدم من النواب وليد الطبطبائي ومحمد المطير ومرزوق الخليفة لم يتم استنفاذ المهلة اللائحية لمناقشته حيث تزامن أمس الأول مع اليوم الثالث عشر لتقديمه ، وبناء على طلب الحكومة بمناقشته في جلسة العاشر من مايو المقبل فقد تم عرض الطلب على المجلس والذي وافق على التأجيل، مشيرا إلى أن طلب التصويت نداء بالإسم على طلب الحكومة وصل المنصة بعد التصويت على التأجيل برفع الأيدي.

وقال ان الهيئة اللائحية اللازمة لمناقشة الإستجواب الثاني لرئيس الحكومة المقدم من النائبين رياض العدساني وشعيب المويزري لم تنته مع موعد جلسة الثلاثاء وطلبت الحكومة كذلك تأجيل مناقشته إلى 10 مايو بدلا من 9 مايو ، ووافق الاخ رياض أحد مقدمي الإستجواب مشكورا على طلب الحكومة ورغم ذلك تم عرض الطلب للتصويت وحصل على الموافقة ، مؤكدا أن الإجراءات كانت لائحية وسليمة لكل من يقرأ اللائحة ويفقهها.

وتقدم الغانم بالشكر إلى الأعضاء لموافقتهم على تكليف لجنة الداخلية والدفاع التحقيق في ملف التزوير ، مؤكدا ومعاهدا الشعب الكويتي انه «ماض بخطين متوازيين في هذا الملف ، الأول بمتابعة ملف التزوير حتى النهاية والثاني بمتابعة اي شخص تعرض للظلم لحين رفع الظلم عنه ولا ننتظر جزاء ولا شكورا من أحد».

وقال «من ادعى أن رئيس المجلس قال بوجود 400 ألف مزور فان الرجوع إلى مضابط الجلسة والتسجيل يؤكد أن ما قلته هو أن هناك زيادة غير طبيعية في عدد السكان تطرح علامة استفهام حثثت على بحثها، كما قلت أن هناك مزورين وعرضت حالات واضحة سازود لجنة الداخلية والدفاع بها».

اضاف «كل من يحاول أن يحرف أو يحور في كلام الرئيس فلن يجدي هذا نفعا معي وساواصل متابعة هذا الملف واطمئن الشعب الكويتي اننا لن نهمل الملف وسنتابعه حتى النهاية» معربا عن شكره وتقديره إلى الإعلاميين على متابعتهم.

من جانبه نفى النائب شعيب المويزري أن تقديمه استجواب وزير الاسكان يأتي في اطار التكسبات الانتخابية خاصة في ظل توقع بامكانية ابطال مجلس الامة من قبل المحكمة الدستورية في 3 مايو المقبل

وأكد المويزري أن الشعب حمل نواب الامة الامانة بمحاسبة ومراقبة من يعمل ومن لا يعمل من اعضاء الحكومة لافتا الى ان توقيت تقديم الاستجواب يرجع الى تقييم النائب المستجوب وليس لموعد التقديم اي علاقة بحكم المحكمة الدستورية المتوقع من عدمه وبعيدا عن التكسبات الشعبية. وقال المويزري ان من يبحث عن مثل هذه التكسبات فهناك وسائل اخري لها مشددا على ان القول بان سبب تقديمه استجواب وزير الاسكان للبحث عن التكسبات الشعبية ما هو الا حجة لمن لا حجة له. واوضح المويزري ان استجواب وزير الاسكان يتكون من 4 محاور وان تقديمه حق دستوري واستحقاق في ظل معاناة المواطنين من الازمة الاسكانية في حين الحكومة لم تقدم حلول متكاملة بالرغم من توفر المال والاراضي.

واعلن المويزري عن نيته تقديم استجوابان آخران في الاسبوع المقبل والذي يليه لوزيرين آخرين.

بدوره اكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل أمس قدرته على مواجهة الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري.

وقال الوزير أبل في تصريح للصحفيين ان «الاستجواب حق للنائب والحكومة لن تجزع من هذه الاستجوابات وستقوم بالرد على محاور الاستجواب وتفنيدها وسيكون الرأي النهائي لأعضاء مجلس الأمة».

وحول ما قدمه خلال مناقشة المجلس للاجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات المقبلة والوقوف على مشاريع البنية التحتية لكافة المشاريع الإسكانية لاستيضاح سياسة الحكومة في شانه وتبادل الرأي بصدده اعرب الوزير أبل عن الشكر للنواب الذين أبدوا رأيهم بخصوص القضية الاسكانية.

وقال «كان من المهم في هذه المرحلة أن يكون أعضاء مجلس الأمة على اطلاع بسير أعمال المشاريع الاسكانية التي تقوم بها الدولة والتحقق من جدولتها والالتزام بها» مؤكدا أخذه جميع الملاحظات بعين الاعتبار لمعالجتها.

وكان عدد من النواب انتقدوا في جلسة مجلس الأمة أمس سياسة الدولة الإسكانية التي تعتمد على تغيير الخطط دون وضع حلولا حقيقية للمشكلة، مؤكدين أن الحكومة أمام تحد حقيقي بتنفيذ المشاريع الإسكانية في ظل عجز الموازنة.

واعتبروا في مداخلتهم بالجلسة، أن المشاريع الإسكانية لم تراعي نظام الشرائح بين محدودي الدخل ومتوسطي الدخل، داعين الحكومة إلى صرف وثيقة تملك للكويتيات ليستطعن الحصول على قرض بنك الائتمان.

وأشاروا إلى أن الاتجاه خارج المنطقة الحضرية يزيد الأعباء المالية وهناك مناطق داخلية لا تحتاج إلى بنى تحتية، داعين الحكومة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في التعامل مع الأزمة الإسكانية.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الامة الجلسة وبتلو الامين العام اسماء الاعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة الأمس.

انتقل المجلس الى مناقشة الاجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين اضافة الى خطة الحكومة الاسكانية في السنوات المقبلة ، والوقوف على مشاريع البنية التحتية للمشاريع الاسكانية كافة.

وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل: الحكومة تولي هذه القضية اهتماما كبيرا لتوفير الرعاية الإسكانية للمواطنين، خاصة ان هذه القضية هي حجر الزاوية والاستقرار الأسري وما يترتب عليه من تنمية اجتماعية تنعكس على استقرار الوطن.

وقام أبل بشرح الخطط والخطوات للمؤسسة العامة للرعاية السكنية للوصول إلى الهدف المشترك، وسنعرض الإنجازات والمشاكل.

وقال إن الحكومة تعمل بكل طاقتها إرضاء لله بهدف تحقيق أهدافنا وإن كانت هناك ملاحظات فنحن على استعداد لسماعها، هل عملنا كامل؟ بالتاكيد لا لأن الكمال لله سبحانه وتعالى.

وأضاف أن تضافر الجهود بين الحكومة والمجلس خلال 4 سنوات ساهمت في وضع عربة القضية الإسكانية على سكة الحل، بتوجيهات سمو الأمير وسمو ولي عهده.

واشار الى الطلبات الإسكانية والخطة الحالية والمستقبلية والملاحظات على بعض الوحدات السكنية المسلمة وملاحظات الجهات الرقابية.

واعلن أن عدد الطلبات المقدمة 98/246 طلبا إسكانيا، لافتا الى ان هذا الرقم ثابت ولكن بالنسبة للسنوات يتغير، فقانون الإعانة ممكن أن يأخذ 3 سنوات فيتغير الرقم من حيث الأولوية.

وذكر ابل انه في السنوات 85 إلى الآن الطلبات التي كانت تلغى من 50 – 40 ٪ في 1992 اعداد المتقدمين 6635 و 3000 منهم الغوا طلباتهم وهذا يعني أن المواطن كان يستطيع توفير سكن لنفسه من خلال السوق العقاري.

واضاف انه في آخر 6 سنوات الطلبات لا تذكر بمعنى أن الاعتماد اليوم كامل على الدولة فيعتمد المواطن على الدولة، هذا يؤشر إلى ضعف السوق العقاري.

واوضح الوزير انه من 2014 – 2015 الحكومة استطاعت توزيع 12 الف وحدة سكنية في الثلاث السنوات الأخيرة وفي 2017/2018 ستوزع 9512.

وقال إن المؤسسة تجهز ما يقارب من 60 الف وحدة سكنية في جنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد.

وأوضح أن هذه التوزيعات تشكل إجمالي ما تم توزيعه من شقق وبيوت وقسائم 97.000 وحدة سكنية على مدار 60 عاما منذ عام 1956 إلى 2013

واضاف ان عدد الوحدات الموزعة من 2014 إلى اليوم بلغ 45.748 وحدة سكنية بما يشكل 47 ٪ من إجمالي التوزيعات التاريخية.

وبين أن هذه التوزيعات تؤثر على فترات الانتظار ففي مشروع المطلاع فترة الانتظار اصبحت 3 سنوات ونصف.

وأوضح انه في السابق كانت الأراضي غير متوفرة، ولكن دور صاحب السمو وأوامره في تحرير الأراضي ساهم في إنجاز القضية الإسكانية وأيضا لجهود اخواتكم في المؤسسة، لافتا الى ان توفير هذه الأراضي اليوم ليس سهلا، وسوف تمكن المؤسسة في الانطلاق بالمشاريع.

واضاف انه تم الانتهاء من 171 قسيمة في ابو حليفة تم توزيعها على المخطط ، وفي الوفرة 2426 قسيمة 600 متر وعدد السكان 21 الف نسمة تم توزيعها على المخطط في 2015/4 ، وفي الصباحية 133 قسيمة وتم تسليم المشروع والتوزيع الفعلي للقسائم في 2014.

وفيما يخص المشاريع تحت التنفيذ قال أبل: بلغ عدد العمارات في مشروع السكن العمودي في جابر الأحمد 128 و 640 وحدة سكنية وتم تسليم أمر المباشرة في يناير 2017 وتاريخ الإنجاز التعاقدي في 2017/6.

وفيما يخص مشروع غرب عبدالله المبارك أشار الوزير إلى وجود 5201 قسيمة وتم التوزيع على المخطط في 2014/10 وسيتم تسليم المشروع في نوفمبر 2019، ونسبة الإنجاز وصلت 55 ٪.

وبالنسبة إلى مشروع المطلاع

النواب والوزراء يدخلون القاعة

عمر الطبطبائي يعرض المخطط الهيكلي الذي اقترحه شباب الكويت

الدقباسي متحدثاً